التقرير الختامي

ورشة عمل وطنية حول:

"دعم وتأمين العمالة الوافدة وتعزيز كفاءتها وفق المعايير العربية والدولية "

القاهرة / جمهورية مصر العربية 22 - 24 ديسمبر / كانون الأول 2024

تقديم :

إن دعم وتأمين العمالة الوافدة وتعزيز كفاءتها يشكلان جزءاً أساسياً من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية، ويعد توفير بيئة عمل صحية وآمنة، والامتثال للمعايير العربية والدولية وضمان الحقوق الأساسية في العمل، أساسًا لتحسين الإنتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي إطار تنفيذ خطة عمل منظمة العمل العربية لعام 2024، نظمت إدارة التنمية البشرية والتشغيل ورشة عمل وطنية لصالح صندوق دعم وتأمين العمال التابع لوزارة العمل بدولة قطر حول "دعم وتأمين العمالة الوافدة وتعزيز كفاءتها وفق المعايير العربية والدولية"، وذلك خلال الفترة من 22 إلى 24 ديسمبر 2024، بالقاهرة/ جمهورية مصر العربية. وتمثل هذه الورشة خطوة مهمة نحو تعزيز بيئة العمل للعمالة الوافدة وضمان استدامة الأنظمة التأمينية الوطنية.

المشاركون :

شارك في أعمال الورشة (10) من ممثلي صندوق دعم وتأمين العمال ووزارة العمل بدولة قطر، بالإضافة إلى عدد من الخبراء المتخصصين وممثلي منظمة العمل العربية.

سير أعمال الورشة:

امتدت ورشة العمل على مدى ثلاثة أيام وتضمنت جلسات عمل وزيارات ميدانية:

اليوم الأول:

الجلسة الافتتاحية:

ألقى معالي الأستاذ / فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمة افتتاحية تناولت أهمية الورشة الوطنية التي تهدف إلى دعم وتأمين العمالة الوافدة وتعزيز كفاءتها وفق المعايير العربية والدولية، أكد "المطيري" على دور المنظمة في دعم أطراف الإنتاج الثلاثة من خلال تقديم المعرفة والخبرات الفنية اللازمة لتعزيز قدرات الكوادر العاملة في دولنا العربية، وتبادل التجارب و أفضل الممارسات الوطنية.

وأشار معاليه إلى العلاقات الوثيقة التي تربط منظمة العمل العربية بوزارة العمل في دولة قطر والأنشطة والإنجازات المشتركة على مدى السنوات الماضية، مشدداً على أهمية ضمان حقوق العمالة

الو افدة و إيجاد بيئة عمل آمنة وصحية، منوهاً إلى دور المنظمة على مدى ستين عامًا في تقديم الدعم الفني وبرامج التدريب وفق احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية. وأعرب عن تطلعه إلى أن تكون هذه اللقاءات الحوارية والزيارات الميدانية منصة حقيقية لتبادل الأفكار والمبادرات، والخروج بتوصيات فعالة تُسهم في تحقيق مستقبل عمل أكثر إشراقاً وازدهارًا لدولة قطر ولدولنا العربية.

وفي كلمة للسيدة خلود سيف الكبيسي المديرة التنفيذية لصندوق دعم وتأمين العمال في الجلسة الافتتاحية تقدمت خلالها بالشكر لمنظمة العمل العربية على استجابتها وتنظيم ورشة العمل الوطنية التي تناقش أحد المواضيع الهامة واستعرضت بعضاً من جهود الصندوق في تعزيز العمالة الو افدة، وضمان حقوقها الأساسية، وتحسين ظروف العمل لتأمين مشاركتهم في التنمية كجزء من رؤية قطر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة، هذه العمالة التي تشكل ركيزة أساسية في الاقتصاديات الوطنية وتسهم مساهمة فعالة في قطاعات حيوية في دولة قطر.

هذا وأشارت إلى أهمية إنشاء صندوق دعم وتأمين العمال الذي يعتبر نموذجاً لتحقيق التوازن بين حقوق العمال ومتطلبات أصحاب العمل، ويقوم بدور محوري لتأمين الدعم المالي والاجتماعي، ودفع المستحقات المتأخرة في حال تعثر أصحاب العمل وتأمين بيئة عمل آمنة وصحية من خلال تعزيز الالتزام بمعايير الصحة والسلامة المهنية.

جلسات العمل:

الجلسة الأولى"آليات تشغيل واستدامة صندوق العاملين وحماية حقوقهم التأمينية"، قدمتها د. منال أحمد علي الدق، وكيل وزارة للشؤون المالية بصندوق التأمين الاجتماعي.

الجلسة الثانية" التشريعات الداعمة لحقوق العمالة الو افدة في حالة نزاعات العمل"، قدمها الأستاذ/ و ائل عبد العزيز عبد الشافي، مدير عام الإدارات القانونية بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

اليوم الثاني والثالث:

- زيارات ميدانية:

-الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

-المؤسسة الثقافية العمالية.

التوصيات

بناءً على النقاشات وتبادل الأفكار والآراء توصل السيدات والسادة المشاركون إلى مجموعة من التوصيات:

1. تبني آلية دورية لتعديل الأجوروالمعاشات استنادًا إلى مؤشرات تكاليف المعيشة لضمان ملاءمتها مع التضخم وربط الحد الأدنى للمعاشات بالحد الأدنى للأجورلضمان تحسين القوة الشرائية للعمال.
2. جعل قرارات لجان فض المنازعات ملزمة قانونيًا لتعزيز حماية حقوق العمال.
3. إجراء التفتيش الدوري على على المنشآت لضمان الالتزام بالمعاييرالقانونية وتطبيق جميع المزايا والضمانات المقررة للعمال.
4. ضمان توفيرخدمات تأمينية شاملة تشمل البطالة، والعجز، والشيخوخة.
5. استثمارأموال الصناديق التأمينية في أصول تحقق عوائد مستدامة وتحافظ على قيمتها الحقيقية.
6. تطبيقا لأحكام التوصية العربية رقم 1 لسنة 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية من توصيات منظمة العمل العربية يتعين: إعداد دراسات ميدانية حول المخاطرالمهنية ووضع خطط وقائية فعالة. وتدريب جميع العاملين بالمنشآت على وسائل السلامة والصحة المهنية قبل و أثناء ممارستهم للعمل . تسجيل كل منشأة جميع حوادث العمل وأمراض المهنة والخسائرالمادية والبشرية الناجمة عنها و إبلاغ الجهات المعنية بها. وتوفيرالرعاية الاجتماعية للعمال من مساكن صحية ملائمة ورعاية طبية لعائلاتهم والاهتمام بالوسائل الترفيهية والرياضية للعمال وأسرهم.
7. إعداد دليل رقمي شامل للعمال الوافدين يوضح حقوقهم وواجباتهم والخدمات المتاحة لهم، مع إتاحته من خلال تطبيقات إلكترونية و إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات الضرورية عن العمال الوافدين لضمان تتبع الحقوق والواجبات بسهولة.
8. توقيع اتفاقيات تعاون بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة لتنسيق الجهود وضمان عدم حدوث ازدواج تأميني أو تهرب كلي أو جزئي لهذه العمالة من الالتزامات.